



# العوامل المؤثرة في مستوى استخدام التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية

الحسين رمضان السريتي  
جامعة مصراتة، قسم المحاسبة

## الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العوامل المتمثلة في: عمر الشركة، حوكمة الشركات، حجم الشركة، نسبة المديونية، حصة الشركة (ربحية الشركة) على مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة (عمان)، ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس للتحفظ المحاسبي، وذلك بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية كمؤشر لقياس حوكمة الشركات، كما قامت الدراسة بقياس نسبة المديونية من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول، وقياس حجم الشركة بأخذ للوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، وقياس ربحية الشركة من خلال قسمة صافي الدخل على عدد الأسهم، وقد تم جمع البيانات واستخراج قيم المتغيرات الموجودة بالتقارير السنوية المنشورة وفق موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية على شبكة الإنترنت، وتكونت عينة الدراسة من 30 شركة، للفترة الممتدة من (2009-2016)، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة (عمان)، وكذلك وجدت أن هناك أثراً للعوامل (عمر الشركة، والعائد على الأسهم) على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، بينما لم يكن للعوامل (حوكمة الشركات، نسبة المديونية، حجم الشركة) أثر على مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الصناعية في (عمان).

**الكلمات المفتاحية:** التحفظ المحاسبي، حوكمة الشركات، عمر الشركة، حكم الشركة، نسبة المديونية، بورصة عمان

## 1- المقدمة:

السياسات المحاسبية المتشددة عند الاعتراف بالمكاسب والأرباح، مما ينعكس بشكل واضح على القوائم المالية المنشورة وما تتضمنه من معلومات محاسبية تعد الأساس في صياغة مختلف القرارات (صيرينة، 2018).

إن أهمية التمسك بممارسة التحفظ المحاسبي ازدادت بعد انهيار الشركات والتقلبات الحاصلة في الأسواق المالية؛ مما جعل الجمعيات المهنية تبحث عن كيفية حماية أصحاب المصالح في الشركات، بحيث يخدم التحفظ المحاسبي مصلحة هذه الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي يتم إعداد القوائم المالية السنوية بما لا يؤثر على درجة الإفصاح والشفافية، أي استخدام التقديرات الأقل تفاؤلاً خاصة أن تلك الأحداث محتملة الحدوث، وأن التحفظ المحاسبي يظهر القوائم المالية بالصورة التي تتماشى مع الأحداث وعدم تحميل الشركة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية.

بحيث إن التحفظ المحاسبي يمثل وسيلة للحد من قدرة إدارة الشركة على تبني أساليب محاسبية متغيرة، قد تكون في ذلك لتحقيق مصلحة أحد الأطراف، وإن استخدام التحفظ يقلل من مخاطر الحوافز الانتهازية للمديرين، ويزيد من مراقبة العقود، وظهرت الحاجة إلى التحفظ المحاسبي مع ظهور نظرية الوكالة؛ وذلك لحل الخلافات التي تحدث بين الملاك والإدارة، عند انفصال الملكية عن الإدارة، حيث تقوم الإدارة بإصدار تقارير أكثر تحفظاً وذلك كدليل على عدم تغليب مصالحهم الشخصية وتجنب تعرضهم للمسؤولية القانونية، ويساهم التحفظ في الكشف على مدى كفاءة الأسواق المالية الناشئة.

وتهدف هذه الدراسة قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، والتعرف على العلاقة بين مستوى

تقدم القوائم المالية البيانات والمعلومات المحاسبية للمستخدمين؛ لاتخاذ القرارات، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن يتم الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية عند الاعتراف والقياس، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات، والتي منها (التحفظ المحاسبي)، باعتباره يساعد في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتقليل من عملية تقديم الإدارة لتقديرات مبالغ فيها؛ من أجل تحقيق مصالح خاصة لطرف على حساب باقي الأطراف، مثل إظهار القوائم المالية بتقييم مبالغ فيه يختلف عن الواقع؛ مما زاد من أهمية التركيز على تطبيق مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)، الذي له دوراً كبيراً خاصة في أوقات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر؛ مما أثر على كثير من الشركات لمواجهة الفشل المالي وزيادة أعباء تكاليف الوكالة الذي أدى بدوره إلى دفع كثير من مديري تلك الشركات للتلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية؛ من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوفرة لديهم عن الشركات التي يعملون فيها، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات والوكالة؛ لذلك فإن اتباع سياسة محاسبية تتسم بالتحفظ يقلل من مخاطر المعلومات والوكالة، وخاصة في فترات الأزمات المالية.

يمثل التحفظ المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية التي ظهرت مع ظهور علم المحاسبة، وما زال محل اهتمام في العديد من الدراسات؛ وذلك لما له من تأثير كبير في تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات، حيث تلقي على المحاسب مسؤولية توفير المعلومات المحاسبية عن الأحداث الاقتصادية والمالية الجارية لمتخذي القرارات ومستخدمي المعلومات، إن التحفظ المحاسبي يقضي بوجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة والمتعلقة بالإيرادات وخصوصاً الأرباح، ودرجة منخفضة من التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة المتعلقة بالمصاريف والالتزامات، حيث إن التحفظ من هذه الناحية يتضمن اختيار

الدراسة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، بينما لا تهتم الشركات الصغيرة بذلك، وأن عقود الدين تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، كما توصلت إلى أن الشركات ذات المديونية المرتفعة هي الأكثر تحفظاً من الأخرى ذات المديونية المنخفضة، وكذلك فإن قطاع الخدمات في سوق البحرين للأوراق المالية يعتبر أكثر القطاعات تحفظاً في تقارير المالية، أما جودة الأرباح فلم تجد الدراسة مؤشرات مهمة إحصائية على جودة أرباح الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، ولم تكن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح..

• **دراسة عبد المجيد (2013) "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية"**، هدفت الدراسة إلى معرفة قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية، وتمثلت هذه العوامل في حجم الشركة، ومديونية الشركة، وملكية الشركة، وعمر الشركة، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام نموذج Basu (1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وطبقت الدراسة على عينة من شركات التأمين السعودية والبالغة عددها (141) شركة، خلال الفترة (2008-2012)، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين، كما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين هذا المستوى من التحفظ وحجم الشركات وملكية الشركات، بينما كانت العلاقة عكسية مع مديونية الشركة وعمر الشركة.

• **دراسة المشهداني وحמיד (2014) "قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"** هدفت هذه الدراسة إلى قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، باستخدام نموذج Basu (1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي على عينة عددها (21) شركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمارس التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي وأن هناك تبايناً في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية والتي شملت المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة والفنادق.

• **دراسة النجار (2014) "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم"**، هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام نموذج (Beaver and Ryan, 2000)، ونموذج Basu (1997) لقياس التحفظ المحاسبي، طبقت الدراسة على عينة مكونة من (31) شركة من الشركات المدرجة بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من (2005-2012)، وتوصلت إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات الفلسطينية العامة المساهمة، كما توصلت الدراسة إلى قطاعي التأمين والمصارف هما الأكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الأقل تحفظاً، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجابياً على القيمة السوقية للسهم.

• **دراسة ملبجي (2014) "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية"**، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة ببورصة مصر خلال الفترة (2010, 2012)، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية واعتمدت الدراسة على مؤشرات: الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، وملكية كبار المستثمرين، الملكية العائلية، والملكية المشتتة لقياس هيكل الملكية، ومؤشر (الحجم، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية المدير التنفيذي) كمؤشر لخصائص مجلس الإدارة، في حين استخدم نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كمؤشر لقياس مستوى التحفظ، ولضبط العلاقة فقد تمت إضافة متغيرات ضابطة متمثلة في (حجم الشركة، حجم مكتب المراجعة، نسبة المديونية، جودة لجنة المراجعة، نوع الصناعة)، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة المصرية والبالغة عددها (100) شركة، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات

التحفظ المحاسبي وعمر الشركة وحوكمة الشركات وحجم الشركة ونسبة المديونية وربحية الشركة.

وتتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع نفسه، الذي يهتم بقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة في التقارير المالية الصادرة عن الشركات، حيث إن هيئة الأوراق المالية يمكن أن تستفيد من هذه الدراسة في وضع السياسات اللازمة لدعم شفافية الإفصاح المالي ومصداقيته، التي تساعد مستخدمي هذه القوائم المالية في جودة الأرباح المعلن عنها، بحيث تكون متمثلة لواقع الشركة .

## 2- الدراسات السابقة :

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بالجوانب ذات العلاقة بالدراسة ومن بين هذه الدراسات:

• **دراسة السهلي (2009) "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية"** هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى التحفظ المحاسبي وكذلك معرفة بعض العوامل المؤثرة عليها، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام نموذج Basu (1997) للتحفظ المحاسبي كما تم استخدام ربحية الشركة، وحجمها، ونوع القطاع، ومديونية الشركة، وتأسيس هيئة سوق المالية كعوامل المؤثرة، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات السعودية البالغ عددها (72) شركة خلال فترة (2001 - 2005)، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض درجة التحفظ في الشركات السعودية كما توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين حجم الشركة والتحفظ وأن الشركات كبيرة الحجم أقل تحفظاً من صغيرة الحجم، وأن المديونية لا تؤثر في درجة التحفظ وأن الشركات أصبحت أكثر تحفظاً بعد تأسيس هيئة سوق المالية.

• **دراسة عبد الملك (2011) "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي"**، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين آليات الحوكمة وبين التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام مقياس نسبة القيمة السوقية لصادفي الأصول (حقوق الملكية) إلى نسبة القيمة الدفترية لصادفي الأصول (حقوق الملكية) لقياس التحفظ المحاسبي، واستخدمت (حقوق المساهمين والشفافية والإفصاح واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأصحاب المصالح الأخرى) لمقياس آليات حوكمة الشركات، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة السعودية البالغ عددها (25) شركة خلال الفترة (2015)، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بتطبيق آليات الحوكمة تميل إلى استخدام سياسات محاسبية متحظة وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي.

• **دراسة حمدان (2012 أ) "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية"** هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة فيه والمتمثلة في نشاط القطاع، وحجم الشركة، والمديونية، ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام نموذج Basu (1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات الأردنية البالغ عددها (114) شركة خلال الفترة (2002-2006)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً في مستوى التحفظ المحاسبي وكان قطاع المصارف الأكثر تحفظاً، كما توصلت إلى أن عامل الحجم له أثر في مستوى التحفظ المحاسبي، إذ تبين أن الشركات صغيرة الحجم هي أكثر تحفظاً من الشركات كبيرة الحجم، بينما لم يكن لعامل المديونية أثر في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية.

• **دراسة حمدان (2012 ب) "التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية"**، هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وكذلك العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات، ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام نموذج Basu (1997)، ومدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وقد توصلت

الاستثمار للإفناق الاستثماري، حيث طبقت الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة بالسوق الأوراق المالية المصري مكونه 120 شركة عن الفترة (1999-2017)، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام نموذج (1997) Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وتوصلت الدراسة لوجود تأثير طردي لتكلفة الوكالة مقاسة بتوزيعات الأرباح على حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية التشغيلية، ووجود تأثير طردي لتكلفة الوكالة مقاسه بمعدل دوران الأصول على حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية التشغيلية، ووجود تأثير عكسي للتحفظ المحاسبي على حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية التشغيلية

• **دراسة الدسوقي (2021) "أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها على الشركات المساهمة المصرية"** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحفظ المحاسبي في العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها لمجموعة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام مقياسين وهما مقياس الاستحقاقات الإجمالية ومقياس الاستحقاقات غير التشغيلية لقياس التحفظ المحاسبي، أما عدم تماثل المعلومات فقد تم قياسه من خلال نسبة هامش العرض-الطلب، كما تم قياس مستوى النقدية المحتفظ بها من خلال نسبة النقدية إلى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية مكونة من 75 شركة تنتمي لعشرة قطاعات اقتصادية غير مالية عن الفترة (2015-2017)، وتوصلت الدراسة إلى ان العلاقة بين التحفظ المحاسبي المقاس من خلال الاستحقاقات الإجمالية له تأثير معنوي موجب على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها

من الدراسات السابقة بالإمكان حصر العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي وهي: (ملكية الشركة، حجم الشركة، نوع القطاع، المديونية، تأسيس هيئة الأسواق المالية، لجان المراجعة، طول خدمة المراجعة، تأهيل المراجع الخارجي، أتعاب المراجع، الملكية العائلية، الملكية الإدارية، تشتت الملكية، عمر الشركة، الملكية المؤسسية، ملكية كبار المستثمرين، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ازدواجية المدير التنفيذي، حجم مكتب المراجعة، حوكمة الشركات، استقلالية المراجعة)، وبهذا نستطيع الاستناد على هذه العوامل وأخذها في الحسبان في هذه الدراسة؛ إلا أنه يمكن دمج بعض العوامل، كالعوامل المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة؛ من خلال الاعتماد على مستوى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المعد من قبل هيئة الأوراق المالية ببورصة عمان، والذي يوضح جميع القواعد التي يجب الالتزام بها والمتعلقة بالبيانات ومبادئ الحوكمة، وهذا أحد مميزات هذه الدراسة، أما باقي العوامل فسوف يتم اعتمادها بهذه الدراسة كحجم الشركة، ونسبة المديونية، وعمر الشركة، وربحية الشركة

### 3- التحفظ المحاسبي :

#### 3-1 مفهوم التحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ من ضمن القيود التي يجب على الشركة أخذها في عين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، إن ممارسته تعتبر من الإجراءات المهنية التي تعطي للمحاسبين حرية الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية، حيث إن التحفظ المحاسبي يشير إلى الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، ويساهم التحفظ المحاسبي في الحد من المخاطر التي قد تؤثر على الشركة في حالة الاعتراف بالأرباح غير المحققة؛ وذلك من خلال المعلومات المستقبلية، بحيث تستخدم معايير أكثر صرامة عند الاعتراف بالأرباح، بحيث لا تظهر الأصول والدخل بقيمة أقل من القيمة الحقيقية.

وإن استخدام التحفظ المحاسبي يساعد في تقليل الدوافع الانتهازية للمديرين عند إعلانهم عن نتائج متفائلة، ويزيد من مراقبة العقود، ويقلل من تكاليف النقاضي، وترتبط الحاجة إلى التحفظ المحاسبي بالحاجة إلى زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية، حيث إن التحفظ في الإعلان عن

المدرجة بالبورصة، كما توصلت إلى تأثير نمط هيكل الملكية وخاصة نمط الملكية المؤسسية والملكية المشتتة على التحفظ المحاسبي تأثيراً معنوياً، وأيضاً توصلت إلى وجود تأثير معنوي من قبل خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين كل من حجم الشركة ونسبة الرفع المالي وجودة لجان المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية بينما توجد علاقة ارتباط طردية ولكن ليست ذات دلالة معنوية بين كل من حجم مكتب المراجعة ونوع الصناعة ومستوى التحفظ المحاسبي.

• **دراسة أبو جراد (2015) "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف"**، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة كمقاييس للتحفظ، وتم قياس الحاكمية المؤسسية من خلال قياس سبعة مؤشرات وهي: أنظمة المراجعة، مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، ومستوى التعليم، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الملكية، السياسات المستقبلية، كما قامت الدراسة بقياس جودة الإفصاح من خلال تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين، وطبقت الدراسة على عينة من المصارف الفلسطينية المحلية المدرجة ببورصة فلسطين خلال الفترة (2008-2014) والبالغ عددها (7) مصارف، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التحفظ في تقاريرها المالية وتطبيقها لقواعد الحاكمية، كما توصلت إلى أن مستوى التحفظ في السياسات لا يؤثر على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية، كما توصلت إلى أن الشركات التي تتطلب مستويات إفصاح مرتفعة مع نظام قانوني فعال تكون أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية.

• **دراسة الكعبي والطائي (2016) "أثر استقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي"**، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استقلالية مراجعي الحسابات العاملين في الشركات وقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام نموذج (1997) Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وتم قياس استقلالية المدقق باستخدام استمارة استقصاء تم توزيعها على عينة من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق العراقية، وطبقت الدراسة على المصارف وشركات التأمين خلال الفترة (2007 - 2013)، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول لبعض عوامل استقلالية المراجعين في مكاتب وشركات المراجعة العراقية، وكما توصلت إلى مستوى مقبول للتحفظ في السياسات المحاسبية وفي شركات القطاع المالي.

• **دراسة عبيد (2017) "أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية عن القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"**، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي في الشركات الأردنية العامة المساهمة، من خلال تسليط الضوء على أهمية التحفظ المحاسبي، وأهمية القيمة السوقية للشركات، وبيان أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات في جميع القطاعات "المالي والصناعي والخدمي"، طبقت الدراسة على (186) شركة، خلال الفترة (2010-2015)، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وتحليل الارتباط (Correlation) عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المدخل الذي يستند إلى المستحقات يمكن أن يعتبر مقياساً يتلاءم مع طبيعة بورصة عمان لقياس أثر التحفظ المحاسبي فيها إذ أظهر أن هناك أثراً للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في كافة الأسواق والقاعات.

• **دراسة محمد (2020) "علاقة تكلفة الوكالة والتحفط المحاسبي بحساسية الاستثمار للتدفقات النقدية التشغيلية"** هدفت الدراسة إلى دراسة الدور المنظم لكل من التحفظ المحاسبي وتكلفة الوكالة على حساسية

لذلك فقد قامت هيئة الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission: SEC) بإصدار مجموعة من اللوائح التي تحظر تداول الأوراق المالية للشركات التي تبالغ في تقييم أصولها، ويعد قانون (Sarbanes Oxley Act :SOX) أحدث تفسير للتحفظ المحاسبي؛ إذ تشير العديد من البحوث إلى أن تقارير الشركات بعد صدور هذا القانون أصبحت أكثر تحفظاً بالإضافة إلى الاعتراف بالخسائر المتوقعة بشكل أكبر من المكاسب المتوقعة.

### 3-3 مزايا وسلبيات التحفظ المحاسبي:

إن التحفظ المحاسبي يمكن أن يحقق الإيجابيات الآتية (الزهرة، 2017):

- أنه يقلل من مخاطر عدم التأكد ويحد من الإفراط في التفاؤل من قبل المديرين والمحاسبين عند تقييم أصول الشركة وربحياتها.
- ينتج عنه معلومات محاسبية تتسم بالموضوعية.
- توفر هامش أمان لحماية المحاسبين من مخاطر الإفصاح عن معلومات غير صحيحة.
- يوفر التحفظ المحاسبي معلومات تتصف بالجودة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.
- يساهم في تخفيض التمويل ويجنب الشركة مخاطر الإفلاس.
- حماية الدائنين من أي توزيع غير مبرر ولا داع له لأصول الشركة كتوزيعات الأرباح .

إن تطبيق التحفظ المحاسبي لا يخلو من مجموعة من السلبيات منها (شاكرا، علي، 2017):

- يتعارض التحفظ المحاسبي مع خاصية الصدق في التعبير لكونه يؤدي إلى تخفيض دخل الفترة الحالية من خلال سرعة الاعتراف بالمصاريف والخسائر وتخفيض قيمة الأصول وزيادة قيمة الخصوم.
- يمكن أن يؤدي التحفظ المحاسبي إلى إظهار قيم المعلومات المحاسبية بغير قيمتها الحقيقية وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية للشركة.
- يستخدم المحاسبون التحفظ المحاسبي في الكثير من الأحيان وذلك لحماية أنفسهم من المساءلة التي من الممكن أن يتعرضوا لها بغض النظر عن نتائج هذا الإجراء بالنسبة للأطراف الأخرى.
- يمكن أن يؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي إلى ارتفاع تكاليف تطبيقها عن المنافع التي يتم تحقيقها منها.

### 4-3 مقاييس التحفظ المحاسبي:

من أهم مقاييس التحفظ المحاسبي الآتي (عبيد، 2017):

- 1- نموذج (Basu: 1997) نموذج يتنبأ بتراجع عائدات الأسهم، بالمقارنة مع "الأخبار الجيدة" (العوائد الإيجابية)، فإن معامل عوائد الأسهم تتزايد عندما تكون لدى الشركات "أخبار سيئة" (عوائد سلبية). وقد قام (Basu, 1997) بتحليل الانحدار للأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم، ووجد بأن معامل العائد السلبي أكبر من معامل العائد الإيجابي، وهذا يؤكد بأن الأخبار السيئة للأرباح المحاسبية تميل إلى تسجيلها في الوقت المناسب أكثر من الأنباء السارة، حيث إن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس في أرباح الفترة نفسها بشكل كامل بخلاف عوائد الأسهم الموجبة، التي ستعكس في الفترة نفسها بشكل غير كامل.

- 2- نموذج (Beaver & Ryan, 2000) نموذج استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لإعداد القوائم المالية، حيث إن الزيادة في قيمة السوق إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية أكثر من (1) هي دليل على ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي، أي يشير إلى مستوى معقول

النتائج الجيدة للشركة سيزيد المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل (حمدان، 2012)، ويطبق التحفظ المحاسبي في المواقف الصعبة وليس كقاعدة عامة ينبغي تطبيقها بتشدد وتطرف في كل الأحوال؛ بل فقط في المواطن التي تتطلب الحكم الشخصي للمحاسب واستناداً لقاعدة معقولة تماماً وهي: ابتعد عن المغالاة في التقييم، مع ملاحظة أنه عندما لا يوجد شك في طريقة التقييم وأنها مستندة إلى مبدأ صحيح فلا حاجة لتطبيق التحفظ المحاسبي أصلاً .

يعرف التحفظ المحاسبي بأنه: " انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول، بالنسبة لقيمتها السوقية" (عبيد، 2017، ص10)، وكذلك عرفه (شاكرا، علي، 2017، ص4) على أنه "تجنب إظهار الأصول بشكل مبالغ فيه ولكن يجب إظهارها بشكل متحفظ عند إعداد القوائم المالية ويتطلب ذلك إذا كان هناك شك في تقدير كل الأصول والالتزامات فيجب أخذ المقاييس الأقل تفاؤلاً"، وعرف كل من (المشهداني، حميد، 2014، ص364) التحفظ المحاسبي بأنه "ميل محاسب إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة في القوائم المالية"، وقد وصف مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board :FASB) التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل حذر لعدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة في أوضاع أنشطة الأعمال قد تم أخذها في الاعتبار على نحو كاف (أبو جراد، 2015 ص44).

### 2-3 تفسيرات التحفظ المحاسبي :

هناك أربعة تفسيرات للتحفظ المحاسبي وهي كالتالي (شاكرا وعلي، 2017):

- **التفسير التعاقدية:** يعد التفسير التعاقدية من مصادر التحفظ المهمة، والتي تعني أن المساهمين والدائنين يطلبون أن تتسم التقارير المالية تتسم بالتحفظ لخفض تكاليف الوكالة والحد من حوافر الإدارة، ويقسم التفسير التعاقدية إلى ثلاثة تفسيرات: وهي تعويضات الإدارة وعقود الدين والحوكمة.
- **تعويضات الإدارة:** تعد نظرية الوكالة عقود تنشأ بين المساهمين والإدارة للحد من تضارب المصالح التي بين الإدارة والمساهمين؛ فالمديرون يسعون لتعظيم حوافرهم والتحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف بالخسائر وذلك يعود إلى تخفيض مكافأة الإدارة.
- **عقود الدين:** يراعي الدائنون عند اتخاذ قرارات الإقراض مدى قدرة الشركة على سداد ديونهم في الوقت المناسب وعلية يقدم التحفظ فائدة لهم من خلال حماية مصالحهم فهم يميلون للشركات الأكثر تحفظاً وهذا بالنتيجة يعود لمصلحة الشركة من خلال تخفيض تكاليف الدين.
- **الحوكمة:** تضمن للمساهمين مراقبة أداء الإدارة، ويمكنهم من حث الإدارة نحو أداء أكثر فاعلية وتصحيح مسارها عند تلقي أخبار سيئة في الوقت المناسب وبالتالي فالشركات التي تتمتع بتطبيق الحوكمة تكون أكثر تحفظاً.

• **تفسير المقاضاة:** إن أعمال التقاضي بصورة عامة تدفع بالشركات لأن تكون متحفظة؛ وذلك بسبب أن دعاوي التقاضي ضد المراجعين والشركات كانت بنسبة كبيرة تدفع المراجعين إلى أن يتعاملوا مع الأرباح والأصول بشكل متحفظ.

• **التفسير الضريبي:** هناك علاقة بين ضريبة الدخل وإعداد التقارير المالية، لكون الشركات التي تحقق أرباحاً تحاول أن تكون متحفظة من خلال تأجيل الأرباح الحالية إلى فترات لاحقة للحد من قيمة الضرائب الحالية، غير أن تخفيض الأرباح يؤدي إلى تخفيض الضريبة المدفوعة وقد لا يصب في مصلحة الإدارة التي ترغب في زيادة الأرباح لزيادة المكافأة التي يتحصل عليها أعضاء الإدارة.

• **التفسير التنظيمي:** وهو التفسير الأخير من تفسيرات التحفظ، ويشير إلى أن المنظمات المهنية المحاسبية تحدد أن تكون البيانات المعلن عنها في القوائم المالية أكثر تحفظاً، خصوصاً بعد فضائح انهيار الشركات الكبرى،

زيادة الاستثمار في الشركات وبالتالي يؤثر سلباً على كفاءة الاستثمار وحصّة المساهمين (عبيد، 2017).

هـ. التشريعات والقوانين: تعد التشريعات القانونية ذات علاقة إيجابية مع التحفظ المحاسبي، إذ إن تطبيق سياسات محاسبية خاضعة لبيئة تنظيمية تنقذ بالتشريعات القانونية يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات، ويشير (Ball, 2003) أيضاً إلى أن البيئة المؤسسية يمكن أن تؤثر على التحفظ المحاسبي من خلال التأثير على حوافز واضعي التقارير، ويرى (Bushman, 2006) أن النظام القانوني-القضائي المحلي وقانون الأوراق المالية، والاقتصاد السياسي تخلق حوافز تؤثر على سلوك الشركات التنفيذية والمستثمرين والهيئات التنظيمية وغيرهم من المشاركين في السوق، وبالتالي تؤثر على التحفظ المحاسبي ويشير (Ball, 2005) إلى تأثير القوانين والتشريعات على التحفظ المحاسبي، إذ يرتبط التحفظ بنزاهة النظام القضائي، وحماية المستثمرين، ودرجة التدخل السياسي في الاقتصاد، ومصادر تمويل الشركات ولهذه العوامل أثر فردي أو مشترك على التحفظ المحاسبي (عبيد، 2017).

و. مجلس الإدارة: يمكن أن يعرف بأنه الهيئة العليا التي تدير الشركة، وتحكمها، وتحمل هذا المجلس مسؤولية مراقبة ومتابعة تنفيذ الأهداف الموضوعية من قبل الجمعية العامة للمساهمين، إذ يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على التحفظ إلى مجموعتين، أولاً مجموعة العوامل على مستوى السوق، بما في ذلك النظم القانونية والبيئة المؤسسية، وثانياً عوامل على مستوى الشركة، مثل: الطلب الخاص للشركة على التقارير المتحفظة (عبيد، 2017).

ز. نظرية الوكالة: الذي يعرف بتعارض المصالح بين الوكلاء والملاك، إذ يساعد التحفظ المحاسبي أيضاً في التخفيف من حدة المنازعات بين أصحاب الديون والمساهمين حيث يميل أصحاب الديون إلى إعطاء المزيد من الاهتمام للمخاطر السلبية للشركة، حيث يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة النزاعات التي تواجهها الوكالات، ومن ثم يحسن كفاءة التعاقد على الديون بعدة طرق منها العديد من التمهيدات بالدين تستند إلى الأرقام المحاسبية، وبالتالي تتطلب التحفظ المحاسبي لكي تعمل بشكل أكثر فعالية، إذ من خلال الاعتراف بالأخبار الغير جيدة بسرعة أكبر، يمثل إشارة إنذار مبكر فيما يتعلق بسلامة الديون، مما يساعد على التنبيه حول انتهاكات العقود، وإعطاء حقوق السيطرة إلى أصحاب الديون في الوقت المناسب (عبيد، 2017).

### 3-6 عمر الشركة:

إن طول عمر الشركة له تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي، نظراً لزيادة الضغوط على الشركة وذلك بزيادة الأموال المتجمعة لديها ومبالغ التعويضات المطالبة بسدادها، والأرباح الموزعة على الملاك، وقد يكون مستوى التحفظ المحاسبي مرتفع في الشركات صغيرة العمر، وغير مرتفعاً في الشركات طويلة العمر (عبد المجيد، 2013).

### 3-7 حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مع انفصال الملكية عن الإدارة، بسبب عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة، وإن الإدارة لديها معلومات يمكن أن تستغلها لتحقيق مصالحهم الشخصية، بحيث جاءت الحوكمة لتنظيم الإدارة مراقبتها؛ وذلك لحد من التلاعب والاختلاس اللذان يؤثر على ملاك الشركة، إن الحوكمة الجيدة توفر للإدارة الحوافز المناسبة؛ وذلك للوصول إلى الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة واستغلال مواردها بكفاءة.

تعتبر الحوكمة من العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي، فوجود نظام جيد وملزم للحوكمة يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجلس الإدارة وأجهزتها التنفيذية، من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، وعلى ذلك فإن مركز اهتمام الحوكمة هو سلوك الإدارة في الشركة، والذي يحاول

من التحفظ المحاسبي في التقرير المالي، أما في حالة كانت النسبة تساوي (1) فإن ذلك يعني أن التغييرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية ترجع إلى تغييرات في القيمة الدفترية.

3- نموذج مدخل المستحقات: قدم (Givoly & Hayn, 2000) و (Holthausen & Watts, 2001) التغيير في التحفظ المحاسبي في الأرباح على مر الزمن، إذ إن هناك اهتماماً محدوداً بدراسة تأثير هيكل ملكية الشركات على التحفظ المحاسبي باستخدام مقاييس مختلفة، مثل: التحفظ على أساس الاستحقاق، أي: نموذج المدخل (Givoly & Hayn 2000) الذي يستند إلى المستحقات السالبة، والذي يتمثل بالتدفق النقدي التشغيلي من قائمة التدفقات النقدية، مقسوماً على صافي الربح من قائمة الدخل، حيث إنه إذا ظهرت المستحقات بقيمة سالبة خلال فترة من الزمن فإن ذلك يعود إلى أن التدفقات النقدية مستمرة، مقارنة بالأرباح، وذلك يعني تطبيق الشركة لسياسة محاسبية متحفظة عملت على تخفيض الأرباح المعلنة من قبل الشركة حيث إن بقاء التدفقات النقدية مستمرة يكون نتيجة لوجود أرباح غير معترف بها.

4- نموذج مؤشر C-Score: وهو مقياس لدرجة التحفظ المحاسبي المحددة في سنة واحدة، والذي قدمه (Khan & Watts, 2007) من خلال تطوير فرضيات التحفظ على الأرباح، وحجم الشركة، والرافع المالي إذ إن المتغيرات الثلاثة استخدمت لمقياس مستوى التحفظ المشروط، ونسبة الاحتياطيات الخفية في الميزانية العمومية، حيث يعد ارتفاع قيمة هذا المؤشر دليلاً على ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل أكبر من قبل الشركات.

### 3-5 العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في التحفظ المحاسبي منها:

أ. الاستحقاقات: يمكن تعريفها بأنها الالتزامات المتعلقة بالخدمات المستلمة التي لم يتم دفعها بعد (Gitman, 2012, p45)، وبين (Li & Lu, 2005) أن اتباع سياسة التحفظ ترجع إلى محاولة زيادة الأرباح المعلن عنها في الفترات اللاحقة للشركات الخاسرة عن طريق تحميل البنود التي قد يكون لها تأثير سلبي في المستقبل على النفقات في الفترة الحالية، مما يزيد من تقادم نتائج الفترة الحالية التجارية في فترة محاسبية تكون النتائج فيها سيئة، والتي تعرف بنظرية (Big Bath)، وبالتالي لم يصفها بالتحفظ السليم، بل من وجهة نظره أنها أكثر ارتباطاً بإدارة أرباح الشركات الخاسرة (عبيد، 2017).

ب. الحوكمة: يمكن تعريفها بأنها أسلوب منظم ضمن القوانين والقواعد التي تمكن الإدارة من استغلال الموارد المتاحة للشركة بأسلوب أمثل، مع الحفاظ على أصول الشركة وحقوق المساهمين، وأصحاب المصالح فيها (Gitman, 2012, p50)؛ حيث تعد العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات علاقة موجبة نظراً إلى أن تطبيق الحوكمة في الشركات بمستوى عالٍ يعني تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بمستوى مرتفع تبعاً (عبيد، 2017).

ج. عقود الدين: يعد اعتماد الشركات على التمويل بالديون نسبة إلى تمويل حقوق الملكية وللجوء إلى عقود ديون من المصرف دليلاً إيجابياً على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي لديها (Choi, 2007) أي أنه بموجب التحفظ المشروط، يمكن للتحفظ المحاسبي أن يزيد من كفاءة التعاقد على الديون (Basu, 1997) إضافة إلى أن النتائج التجريبية تكشف أن التحفظ المشروط وغير المشروط يؤدي إلى تسهيل عقود الديون ويرى (Wittenberg-Moerman, 2008) أن الشركات التي تطبق مستوى عالٍ من التحفظ (المشروط) تتمتع بفوارق في طلبات الشراء في أسواق القروض (عبيد، 2017).

د. كفاءة الاستثمار: عندما ويشجع تطبيق التحفظ غير المشروط تزداد المخاطر المفرطة التي يتحملها المديرون، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى

مطلب كل من المساهمين والمقرضين، حيث إن هناك طلبا على التحفظ المحاسبي في عقود الإقراض، كما أن التحفظ في التقارير المالية للمقرضين لحظة اتخاذ قرار منح القرض له تأثير على عقود الدين من خلال تكلفة الدين .

إن عقود المديونية تتأثر بمستوى التحفظ المحاسبي، فالشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية من المتوقع أن تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة، وإن الشركة تلجأ لممارسة التحفظ المحاسبي طبقا للشروط الواردة في عقد القرض، حيث إن الجهات المقرضة تهتم بمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وديونها وسداد مبالغ الأقساط في موعد استحقاقها (صبرينة، 2018).

وأظهرت دراسة صراوى (2019) قياس مديونية الشركة من خلال احتساب نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في الشركات الأردنية الصناعية المساهمة العامة، فمن مصلحة المقرضين أن يتم استخدام التحفظ في القوائم المالية للشركة المقرضة، حيث يحتاج كل مقرض إلى ضمان سداد قيمة القرض، وضمان خدمة الدين، وذلك بدفع الفوائد وأقساط القرض في مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون إلى الضمان بأن قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن يتم تخفيضها، فإن مصلحة المقرض أن يتم التعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة، حيث إن التحفظ المحاسبي يزداد لدى الشركات التي تعتمد في تمويلها على المصارف، وإن التحفظ المحاسبي يساعد في إرسال إشارات تحذيرية للمقرضين في التوقيت المناسب عند انتهاك شروط عقد القرض.

وتوصل عبد المجيد (2013) إلى أن نسبة التحفظ المحاسبي تزداد في شركات التأمين في المملكة السعودية مع زيادة نسبة المديونية في هذه الشركات، بينما توصلت دراسة حمدان (2012 أ) إلى أن عامل المديونية لا يؤثر في مستوى التحفظ لدى الشركات عند إعداد تقاريرها المالية، وأظهرت الدراسة أن الشركة ذات المديونية المرتفعة أو ذات المديونية المنخفضة لا تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ.

### 3-10 ربحية الشركة:

يعكس معدل العائد على الأصول مدى ربحية الشركة وقدرتها على توليد الأرباح وذلك من خلال الأموال المستثمرة في الأصول بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الأصول وهو بذلك يعكس كفاءة الأنشطة التمويلية فقط، وأوضح (Basu, 1997) أن التحفظ المحاسبي يعني التأثير بالأرباح السئية أكثر من الإخبار الجيدة بالإضافة إلى أن المحاسبة تميل إلى التقرير عن الخسائر المستقبلية عوض الأرباح الجيدة في التقارير المالية، واستخدام نموذج (Basu, 1997) العائد السالب مقياسا للأرباح السئية والعائد الموجب بالنسبة للأخبار الجيدة ويتأثر مؤشر قياس التحفظ حسب الدراسة بالعائد السنوي لكون الأرباح حساسة بصورة مترامنة مع الأخبار السئية أكبر من الأخبار الجيدة (قرال، 2018).

إن التحفظ المحاسبي يعد أحد جوانب جودة الأرباح، وإن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي، وإن الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي يكون لديها المزيد من القدرة على التنبؤ بالأرباح بشكل أكبر من الشركات التي تستخدم التحفظ المحاسبي بشكل أقل كما أن الأرباح المعلن عنها في ظل استخدام التحفظ المحاسبي يمكن أن تفسر التغيرات في المكاسب المضافة لحق الملكية (المشهداني، حميد، 2014).

### 4- المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، كم تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Date) أو بما تسمى (البيانات الطولية أو المختلطة)، وهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) والبيانات المقطعية (Cross-Sectional)، حيث تم فيها جمع بيانات من التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة (عمان) لمدة فترة زمنية معينة وهي (8) سنوات، وتكتسب النماذج أهميتها نظرا

تخفيض مستوى استخدام الإدارة لإدارة الأرباح والبعث عن التحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية آليات الحوكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى عال من التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية (أبو جراد، 2015).

إن أهمية العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي تتمثل في دور كل منهما والتعاقدات التي تبرمها الشركة وذلك بالنظر إلى أن الشركات تتكون من سلسلة من القرارات والتعاقدات بمزاولة الشركة لأنشطتها، والتي يتم ابرامها لتخفيف مشاكل الوكالة والمتعلقة بفصل الملكية والرقابة داخل الشركة، ومن الممكن أن تقول بأن واحدا من أهم الأمثلة على العقود هو عقد بين حملة الأسهم والمجموعة التي تدير الشركة باعتبار أن مجموعة الإدارة هم الوكلاء عن الملاك وحملة الأسهم، وقد تم توظيفهم للعمل على إدارة الشركة نيابة عن هؤلاء الملاك وفقا لنظرية الوكالة، وتعتبر الحوكمة إحدى الوسائل التي تتكامل مع التحفظ المحاسبي، وتضمن تطبيقه على العمليات التعاقدية للشركة، وكذلك التقارير والقوائم المالية (العزالي وخليل، 2017).

### 3-8 حجم الشركة:

تم تقسيم الشركات حسب حجمها إلى شركات كبيرة وشركات متوسطة وشركات صغيرة بناء على حجم أصولها، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض إلى الكثير من الضغوطات؛ لذلك تلجأ تلك الشركات إلى ممارسات التحفظ المحاسبي، من أجل تجنب التكاليف الإضافية مع انخفاض العوائد، ومن ناحية أخرى فإن الشركات صغيرة الحجم تتعرض لمشاكل أكثر من التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، ولذلك فد تقوم الشركات صغيرة الحجم بتطبيق التحفظ المحاسبي لتجنب انخفاض عوائدها وزيادة تكاليفها (صراوى، 2019).

بالرغم من اختلاف بعض الشركات من ناحية كبرها وأصغرها في تبني سياسة التحفظ المحاسبي، إلا أنها تكاد تجمع كلها على أن حجم الشركة يعتبر عاملا مؤثرا في مستوى التحفظ المحاسبي، إلا أنه ليس العامل الوحيد المؤثر، فالشركات الكبيرة تميل لطلب المزيد من التحفظ للتخفيف من أثر التكاليف السياسية وتحقيق الوفورات الضريبية من خلال تخفيض عنصر الربح في نهاية الدورة، أما الشركات صغيرة الحجم فيزيد إقبالها لممارسة التحفظ المحاسبي بهدف تجنب خطر المقاضاة بالنظر للمشاكل التي قد تواجهها (صبرينة، 2018).

### 3-9 نسب المديونية:

وتسمى أيضا بنسب تحليل المديونية أو الاقتراض، وتتولى هذه النسب إلقاء الضوء على قدرة الشركة على سداد ديونها سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وذلك من خلال الأصول التي بحوزتها.

اهتمت دراسة حمدان (2012 أ) باختبار أثر مديونية الشركة (عقود الدين) على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث تم التمييز بين نوعين من الشركات بناء على نسبة الرافعة المالية أو الرفع المالي وتقاس بقسمة الدين طويلة الأجل على إجمالي الأصول :

- شركات ذات مديونية مرتفعة من وسيط الرافعة المالية للشركات جميعها.
- شركات ذات مديونية منخفضة من وسيط الرافعة المالية للشركات جميعها.

حيث إن الرفع المالي يشير إلى شراء الأصول من الأموال المقرضة أو من إصدار أسهم ممتازة، أي بعبارة أخرى هو تمويل الأصول عن طريق الاقتراض، كما يمثل الرفع المالي مدى استخدام المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية لزيادة حجم الأرباح، ودعم الموقف المالي لاستثمارها، حيث يعكس نسبة المخاطر الناجمة عن عدم قدرة الشركة على مقابلة الالتزامات الواقعة على عاتقها تجاه هذا الدين، مما يهددها بخطر الإفلاس.

ولذلك تعتبر الشركات ذات المديونية المرتفعة أقل تحفظا من الشركات ذات المديونية المنخفضة، إن إعداد تقارير مالية متحفظة هو

### تطبيق اختبار كل من (Wald and HAUSMAN):

يتم تطبيق اختبار (Wald) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، حيث يعبر معنوية مربع كاي لهذا الاختبار بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو أفضل ملاءمة من نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وبالتالي تتم المقارنة بين نموذج التأثيرات العشوائية والثابتة عن طريق اختبار (HAUSMAN)، حيث يهدف هذا الاختبار إلى المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، وتقترب دالة (Hausman) من توزيع مربع كاي بدرجات حرية مقدارها (K)، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل ملاءمة إذا كانت أكبر من (5%)، أي أنها معنوية لهذا الاختبار يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل استخداماً.

وبعد تحديد أي النماذج أفضل للدراسة فإنه تم التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى وهي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبوافي، باستخدام اختبار ((durbin watson) DW)، ويتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة، مما يؤثر على صحة النموذج، حيث سيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة الاختبار ما بين (0-4)، تشير النتيجة القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من 4 فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلى فتكون قريبة في المدى ما بين (1.5-2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين القيم المتجاورة للمتغيرات، واختبار التوزيع الطبيعي لبوافي النموذج باستخدام الشكل الانتشاري.

#### 1-4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة وفق الجدول رقم (1)

**عمر الشركة:** من الجدول رقم (1) يتبين أن متغير (عمر الشركة) كان متوسط أعمار الشركات خلال سنة (2009) كان هو (28) سنة ويزيد عمرها إلى أن أصبح (35) سنة في سنة (2016) وبهذا يكون متوسط الأعمار عبر سنوات الدراسة للشركات المختارة كعينة هو (31) سنة للشركات.

لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء، وعندما تكون المشاهدات المقطعية مقيسة لنفس الفترات الزمنية فإنه يطلق على البيانات الطولية بأنها بيانات طولية متزنة (Balanced Panel Date)، وفي حالة المشاهدات المقطعية التي لم تقس لنفس الفترة الزمنية عندئذ فإنه يطلق عليها البيانات غير المتزنة (Unbalanced Panel Date) (ال جمال، 2012).

وتأتي نماذج البيانات المختلطة في ثلاثة أشكال رئيسية هي: (الشوري، 2011؛ ال جمال، 2012).

1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات المختلطة، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدره ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج.

2- نموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed Effects Model) (FEM) يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل شركة) على حدة، بجعل معلمة الحد الثابت بالنموذج تختلف من شركة إلى أخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة الثابتة لكل شركة، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للشركة في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن، حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من شركة إلى أخرى في شركات العينة محل الدراسة، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين الشركات المكونة للعينة.

3- نموذج التأثيرات العشوائية ((Random Effects Model) (REM) يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذج ملائم في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية. ومن خلال ما تقدم حول نماذج البيانات المختلطة، يتبين وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها، وبناء عليه فيمكن تقدير النماذج الثلاثة ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، والآتي توضيح للاختبارات التي تم إجراؤها لتحديد أي نموذج أفضل تم استخدامه في الدراسة.

جدول (1) قيم متغيرات الدراسة

السنة	العمر	حوكمة الشركات	حجم الشركة	معدل المديونية %	عائد السهم (الواحد دينار)	التحفظ
2009	28	91%	80,637,225.600	27.43	0.14	1.10
2010	29	91%	86,651,497.400	27.56	0.16	1.25
2011	30	91%	101,370,954.730	28.52	0.25	1.52
2012	31	92%	99,753,615.730	29.13	0.18	1.54
2013	32	93%	102,900,123.700	30.57	0.09	1.27
2014	33	93%	104,247,506.030	31.59	0.12	1.24
2015	34	96%	105,048,959.430	31.44	0.09	1.53
2016	35	96%	101,539,536.300	34.01	0.00-	1.64
الوسط	31	93%	97,768,677.000	30.03	0.13	1.39

**2.4 اختبارات الفروض والتحليلات اللازمة لها:****• اختبار: (wald test)**

وهذا الاختبار يفاضل بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يعد نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما تكون النتيجة معنوية (أقل من 5%)، حيث إن نتيجة الاختبار كانت كما هو موضح بالجدول رقم (4):

**جدول (2): اختبار wald**

Wald Test:  
Equation: Untitled

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0000	(5, 232)	166.3616	F-statistic
0.0000	5	831.8079	Chi-square

Null Hypothesis: C(1)=0, C(2)=0, C(3)=0, C(4)=0, C(5)=0

**Null Hypothesis Summary:**

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
1.013754	4.011405	C(1)
0.003207	-0.012867	C(2)
0.708956	-3.036479	C(3)
0.104088	0.102433	C(4)
0.002773	-0.003463	C(5)

Restrictions are linear in coefficients.

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت أقل من 5%)، وبهذا فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل.

**• اختبار (Hausman Test):**

يتم إجراء هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما تكون نتيجة الاختبار معنوية (أقل من 5%)، ونتيجة الاختبار كما موضح بالجدول رقم (3):

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت (0.0016)، وهذا يعني معنوية النموذج وبهذا يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل استخداماً.

**حوكمة الشركات: كما يبين متغير (حوكمة الشركات) أن متوسط**

تطبيق قواعد الحوكمة للشركات عينة الدراسة خلال سنة (2009) هو ما نسبة (91%)، وتزيد نسبة التطبيق لدى الشركات إلى أن تصل (96%) في سنتي (2015-2016)، وهذا مؤشر جيد للشركات بكونها تطبق قواعد الحوكمة بشكل ممتاز.

**حجم الشركة: في حين يبين متغير (حجم الشركة) أن متوسط أصول**

الشركات عينة الدراسة كان في سنة (2009) هو (80,637,226) وازداد متوسط الأصول لهذه الشركات خلال سنتي (2010، 2011) ثم انخفض في سنة (2012) ليصبح (99,753,616) وبعدها بدأ في الارتفاع خلال السنوات (2013، 2014، 2015)، ثم انخفض خلال سنة (2016) ليصبح (101,539,536)، وبهذا كان متوسط إجمالي الأصول عبر السنوات (97,768,677)

**نسبة المديونية: كما يبين متغير (نسبة المديونية) أن متوسط المديونية**

للشركات خلال سنة (2009) كان (27.43%) ثم ازدادت هذه النسبة خلال السنوات التالية (2010، 2011، 2012، 2013)، ومن ثم انخفضت قليلاً في سنة (2015) عن سنة (2014)، وبعدها بدأ بالزيادة في سنة (2016) لتصل إلى (34.01%)، بمتوسط حسابي عبر السنوات (30.03%)

**ربحية الشركة: كما تبين أن متغير (ربحية الشركة) أن نسبة العائد**

للسهم خلال سنة (2009) بلغت (0.14) ثم زاد هذا العائد خلال سنتي (2010، 2011) ليبلغ (0.16، 0.25) على التوالي، ثم هبط في سنة (2012) ليصل إلى (0.18)، وواصل الهبوط في سنة (2013) إلى أن وصل إلى (0.09)، وبعدها بهذا في الصعود في سنة (2014) وبلغ (0.12) ثم رجع بنفس النسبة السابقة في سنة (2015)، وواصل الهبوط إلى أن وصل إلى (صفر) خلال سنة (2016).

أما متغير التابع (التحفظ المحاسبي): فقد بين أن الشركات المساهمة لا تلتزم بصفة عامة بالتحفظ المحاسبي في إعداد تقاريرها السنوية، إذ تبين في سنة (2009) أن نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية كانت (1.10)، وهذا يعني أن القيمة الدفترية أعلى من القيمة السوقية، وهذا يدل بصفة عامة على أن الشركات غير متحفظة، ثم زادت نسبة عدم تطبيق التحفظ عبر الزمن إذ وصلت إلى (1.64) في سنة (2016)، بمتوسط حسابي عبر فترة الدراسة (1.39)، وأن أعلى قيمة كانت بنسبة (1.64%) وأدنى قيمة كانت بنسبة (1.10)، ويمكن توضيح ذلك وفق المخطط رقم (1).

وبهذا نتوصل إلى أن الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لا تطبق سياسة التحفظ المحاسبي في إعداد تقاريرها المالية، وهذه النتيجة داعمة لدراسة حمدان (2012) التي تمت في نفس البيئة، وكما كانت هذه النتيجة داعمة لدراسة عبد المجيد (2013) التي تمت في البيئة السعودية، ودراسة النجار (2014) التي تمت في البيئة الفلسطينية.



الشكل (1) يوضح (التحفظ المحاسبي) بالشركات عينة الدراسة.

## جدول (3) اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test  
Equation: Untitled  
Test cross-section random effects

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0016	5	19.384519	Cross-section random

Cross-section random effects test comparisons:

Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.0010	0.000201	-0.002251	0.044199	X1
0.4857	0.281065	-0.018858	-0.388458	X2
0.5724	0.069006	-0.008960	-0.157272	X3
0.4883	0.000006	0.000469	-0.001226	X4
0.0153	0.000648	-0.503330	-0.441623	X5

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: Y1  
Method: Panel Least Squares  
Date: 10/15/19 Time: 10:50  
Sample: 2009 2016  
Periods included: 8  
Cross-sections included: 30

Total panel (unbalanced) observations: 238

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4876	0.695414	2.347540	1.632512	C
0.0053	2.816406	0.015694	0.044199	X1
0.6843	-0.407240	0.953880	-0.388458	X2
0.6241	-0.490853	0.320405	-0.157272	X3
0.7797	-0.280120	0.004378	-0.001226	X4
0.0000	-4.309534	0.102476	-0.441623	X5

## Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

1.388286	Mean dependent var	0.759299	R-squared
0.877357	S.D. dependent var	0.718985	Adjusted R-squared
1.441901	Akaike info criterion	0.465095	S.E. of regression
1.952529	Schwarz criterion	43.91155	Sum squared resid
1.647694	Hannan-Quinn criter.	-136.5863	Log likelihood
1.439576	Durbin-Watson stat	18.83445	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

## • اختبار فرضية الدراسة:

أقل من (5%)، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مستوى التحفظ المحاسبي باعتبار أن مستوى معنويتها كان أكبر من 5%، كما تبين أن قيمة Durbin-Watson تساوي (1.63) وهي تعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة بكونها تقع في المدى المقبول (1.5-2.5)، كما تبين أن الشكل الانتشاري قريب من التوزيع الطبيعي وهو كالاتي كما موضح بالشكل رقم (2):

هناك أثر (عمر الشركة، حوكمه الشركات، حجم الشركة (الأصول)، نسبة المديونية، حصة الشركة (ربحية الشركة)) على مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي

ويمكن توضيح نتائج اختبار هذه الفرضية في الجدول رقم (4)، والذي يوضح معنوية النموذج، حيث تبين أن للمتغيرات (عمر الشركة، والعائد على السهم) أثر على مستوى التحفظ المحاسبي، لأن مستوى المعنوية كان

## جدول (6): اختبار فرضية الدراسة

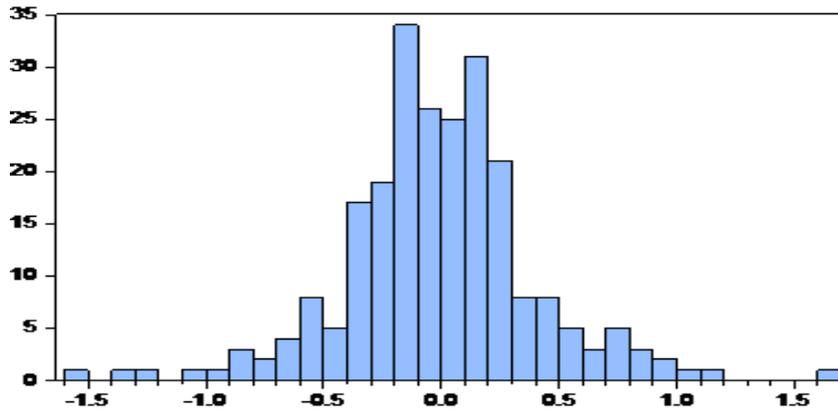
Dependent Variable: Y1  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 10/15/19 Time: 10:52  
 Sample: 2009 2016  
 Periods included: 8  
 Cross-sections included: 30  
 Total panel (unbalanced) observations: 238

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4876	0.695414	2.347540	1.632512	C
0.0053	2.816406	0.015694	0.044199	عمر الشركة
0.6843	-0.407240	0.953880	-0.388458	حوكمة الشركات
0.6241	-0.490853	0.320405	-0.157272	حجم الشركة
0.7797	-0.280120	0.004378	-0.001226	نسبة المديونية
0.0000	-4.309534	0.102476	-0.441623	العائد على السهم

## Effects Specification

## Cross-section fixed (dummy variables)

1.388286	Mean dependent var	0.759299	R-squared
0.877357	S.D. dependent var	0.718985	Adjusted R-squared
1.441901	Akaike info criterion	0.465095	S.E. of regression
1.952529	Schwarz criterion	43.91155	Sum squared resid
1.647694	Hannan-Quinn criter.	-136.5863	Log likelihood
1.639576	Durbin-Watson stat	18.83445	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)



الشكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي

## 5- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

2- هناك أثر لعمر الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

3- هناك أثر لربحية الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

4- ليس هناك أثر لحوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وهي نتيجة لا تتفق مع دراسة (عبد الملك، 2011)، ودراسة (أبو جراد، 2015).

1- أن الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان بصفة عامة تطبق بشكل منخفض سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (النجار، 2014)، ودراسة (عبد المجيد، 2013)، لا تتفق هذه نتيجة مع دراسة (المشهداني وحמיד، 2014).

العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا جامعة حسيبية بن بولي بالشلف، الجمهورية الجزائرية.

- صبرينة، شراقة (2018)، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية: دراسة حالة، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر)

- صراوي، محمد داود (2019)، أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن).

- عبد المجيد، حميدة محمد (2013)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة.

- عبد الملك، أحمد رجب (2011)، العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة الملك فيصل، كلية إدارة الأعمال .

- العبدلي، عايد (2011)، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 5.

- عبيد، إيمان محمد (2017)، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن)

- الغزالي، محمد قاسم وخليل، عبد الرحمن عادل (2017)، التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 7، عدد 26.

- قزال، إسماعيل (2018)، تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصد مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قطر).

- الكعبي، جعفر عبد الحسن؛ الطائي، بشر فاضل (2016)، أثر استقلالية المدقق ممارسة التحفظ المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 22، العدد 89.

- محمد، محمد محمود (2020)، علاقة تكلفة الوكالة والتحفظ المحاسبي بحساسة الاستثمار للتدفقات النقدية التشغيلية، المجلة العملية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 2، العدد الأول- الجزء الثاني.

- المشهداني، بشرى وحמיד، أنمار (2014) قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلد 20، العدد 78، ص 359-392.

- مليجي، مجدي (2014)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، الجامعة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مجلد 1، عدد 1.

- المومني، محمد عبد الله؛ أمينة حمد (2018)، أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، المجلة الأردنية الأعمال، المجلد 14، العدد 1.

- النجار، جميل حسن (2014)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، المجلد 17، عدد 2 .

5- ليس هناك أثر لنسبة المديونية على مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وهي نتيجة موافقة مع نتيجة دراسة (حمدان 2012 ب).

6- ليس هناك أثر لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وهي نتيجة لا تتفق مع نتيجة دراسة (حمدان، 22012 ب)، ودراسة (عبد المجيد، 2013).

#### 6- توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فيمكن عرض التوصيات الآتية:

1- تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والالتزام بمستوى أعلى للتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وذلك لضمان الشفافية والمصادقية في قوائمها المالية عبر تقيدها بالتحفظ المحاسبي.

2- توصي الدراسة الجهات المشرفة والمنظمة لعمل هذه الشركات بالزام الشركات التي لا تطبق آليات وقواعد حوكمة الشركات بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية، حفاظاً على حقوق المساهمين من التغيرات غير المبررة في السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية.

#### المراجع:

- أبو جراد، رجب سعيد (2015)، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة)

- آل جمال، زكريا يحيى (2012)، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21.

- حمدان، علام محمد (2012: أ)، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 144.

- حمدان، علام محمد (2012: ب)، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، عدد 1.

- الدسوقي، فاطمة محمود (2021)، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها على الشركات المساهمة المصرية، مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة، بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 25، العدد 1.

- الزهرة، كرار سليم (2017)، ممارسة التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 14، العدد 3.

- السهلي، محمد (2009)، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية-جامعة الكويت، الكويت، المجلد 16، العدد 1.

- شاكر، أمير صاحب؛ علي، ماهر ناجي (2017)، أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 25.

- الشوريجي، مجدي (2011)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالإشراف

- Gitman, L and Zutter C. (2012), Principles of Managerial Finance, [13] ^th edition USA Boston: Pearson Education
- Givoly, D. and Hayan, C. (2000), The Changing Time-Series Properties of Earning Cash Flow and Accruals, Journal of Accounting and Economics, Vol. (29), PP287-320.
- Holthausen, R. W., and R. L. Watts. (2001), the relevance of the value-relevance literature for financial accounting standard setting, Journal of Accounting and Economics, Vol. (31), PP3-75.
- Khan, M. and Watts R.L. (2009), Estimation and Validation of a Firm-Year Measure of Conservatism, Working Paper, Sloan School of Management, MIT, and Cambridge.
- Li, Y., Li, R. (2005), The impact of earnings management on accounting conservatism: empirical evidence from listed companies in Mainland China, China Accounting and Finance Review, Vol. (3), PP 1-56.
- Wittenberg-Moerman, R. (2008). The Role of Information Asymmetry and Financial Reporting Quality in Debt Trading: Evidence from the Secondary Loan Market, Journal of Accounting and Economics, Vol. (46), PP240-260.
- Ball, R., Robin, A. and Sadka, G. (2005), Is Accounting Conservatism Due to Debt or Equity Markets? An International Test of Contracting and Value Relevance. Theories of Accounting. Available at; www.ssrn.com.
- Ball, R., Robin, A., and Wu, J.S.(2003). Incentives versus Standards: properties of accounting income in four East Asian countries. Journal of accounting and economics, 36(1),pp 235-270.
- Beaver, W. H. and S.G. Ryan. 2000. Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity, Journal of Accounting Research, Vol.38, No.1.
- Bushman R.M. and Piotroski J.D. (2006), Financial reporting incentives for conservative accounting: the influence of legal and political institutions, Journal of Accounting and Economics, Vol. (42), PP107-148.
- Basu, S.,(1997), The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings, Journal of Accounting and Economics, Vol. (24), PP3-37.
- Choi, W. (2007) Bank Relationships and the Vague Relevance of the Income Statement: Evidence from Income-Statement Conservatism, Journal of Business Finance & Accounting, Vol. (34), PP1051-1072.